محضر اجتماع مجلس الأمناء رقم ١٠٤

عُقِدَ اجتماع مجلس الأمناء في وزارة النفط/ مكتب الوزير، في تمام الساعة العاشرة من صباح الإثنين الموافق ٢٠٢٦/٢/٢. واستضاف الاجتماع السيد ضرغام شاكر بشارة/ شركة تسويق النفط.

الإيجاز التنفيذي

قدم معالي رئيس المجلس إيجازًا عن نشاط وزارة النفط وإنجازاتها في مجالات زيادة الإنتاج، وتحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات النفطية، فضلًا عن جهودها في حماية البيئة وتقليل الأثر البيئي لصناعة النفط والغاز في المناطق المحيطة بالحقول.

ثم قدم السيد المدير التنفيذي عرضًا لآخر تطورات عمل الأمانة الوطنية خلال الأسابيع الماضية، وتضمن ما يأتي:

أ. قضية شركة (بي دي أو) وقيامها بسحب الدعوى القضائية بعد ثبوت بطلانها، وتقديمها طلب رسمي لتسوية النزاع بالتحكيم الرضائي. واقترح المدير التنفيذي تخويل لجنة يشكلها المجلس للتفاوض بشأن القضايا المالية والتعاقدية العالقة

ب. دعوة البنك الدولي للمشاركة في اجتماعات تعقد في عمان – الأردن نهاية شهر آذار القادم لمناقشة الخطوات التي يجب اتخاذها لحسم موضوع الإجراءات التصحيحية قبل موعد الفاليديشن القادم، ويدعى لها أعضاء المجلس وموظفي الأمانة الوطنية.

ج. دعوة مبادرة الشفافية الموجهة إلى معالي رئيس المجلس والسيد المدير التنفيذي وعدد من الأعضاء لتمثيل العراق في المؤتمر العام الذي تنظمه المبادرة نهاية شهر حزيران في مانيلا عاصمة الفلبين.

د. العلاقة مع وزارة النفط في رحاب استقلالية الهيأة عن الوحدات الحكومية. حيث قرر معالي رئيس المجلس أن يتم التنسيق مع وزارة النفط من خلال السيد زياد حمد عبيد، مدير عام دائرة الرقابة الداخلية بصفته عضو المجلس.

هـ. اقتراح تفضل معالي رئيس المجلس بالتدخل لدى معالي وزيرة المالية لغرض ترتيب لقاء مع وفد المجلس لبحث أطر التعاون في مجالات التمويل والإفصاح وتمثيل الوزارة في المجلس الأمناء.

و. استعرض السيد علي نزار الشطري مشاركته في الاجتماع الذي نظمه البنك الدولي في واشنطن في شهر تشرين الأول الماضي لمناقشة دور البنك الدولي في دعم عمل الهيأة، والإنجازات التي حققتها الحكومة ووزارة النفط ممثلة بشركة تسويق النفط على وجه الخصوص.

ز. اقترح ممثلو منظمات المجتمع المدني زيادة مكافئة أجور النقل المعتمدة في اجتماع السابق من ٢٠٠ ألف دينار إلى ٢٥٠ ألف دينار. وبعد التداول، وافق المجلس على المقترح.

أولًا: الحسابات الختامية لعام ٢٠٢٥

قدم السيد ضرغام شاكر، المكلف بتنظيم مسودات الحسابات الختامية والموازنة السنوية للهيأة، عرضًا تفصيليًا لآلية عمل وحدات المحاسبة والتدقيق، وطريقة مسك الدفاتر المحاسبية في الأمانة الوطنية، مبينًا الآلية التي تم اعتمادها في تنظيم الحسابات الختامية. كما أوضح أن جميع التخصيصات المالية الواردة إلى الهيأة ومصروفاتها تمت من خلال حساب الهيأة لدى مصرف الرافدين/ فرع الوزارة، وهي موثقة ضمن كشوفات الحساب المصرفي الشهرية.

وأجاب السيد ضرغام شاكر على استيضاح أعضاء المجلس، السادة، علي نزار، محمد ياسين، وليد عبد الملك، وإبراهيم السراج. فضلًا عن الملاحظات المالية والتدقيقية التي أثارها السيد زياد حمد بخصوص التبويبات والفقرات التنظيمية المتعلقة بهيكل التقرير.

القرار:

إقرار الحسابات الختامية بصيغتها النهائية، على أن تتم إحالتها إلى ديوان الرقابة المالية الاتحادي بعد الأخذ بنظر الاعتبار الملاحظات التي وردت خلال الاجتماع.

ثانيًا: موازنة الهيأة لعام ٢٠٢٦

استعرض السيد ضرغام شاكر مسودة موازنة الهيأة لعام ٢٠٢٦، مع بيان المقارنة بينها وبين مبالغ الموازنة المخططة والمتحققة لعام ٢٠٢٥، موضحًا أن تنفيذ خطة العمل خلال عام ٢٠٢٥ تأثر بتأخر إقرار الموازنة وتأخر استلام بعض التخصيصات المالية، وعدم استلام بعضها الآخر.

كما تم مناقشة وتوضيح ما يأتي:

١. انخفاض نسبة تنفيذ الموازنة خلال سنة ٢٠٢٥ يعود إلى تأخر إجراءات التمويل ولغاية شهر أيلول ٢٠٢٥، فضلاً عن الاستمرار بانتظار تحويل المبالغ المخصصة من قبل وزارة المالية، الأمر الذي انعكس سلبًا على مستوى التنفيذ الفعلي لبعض الأنشطة والبرامج المخططة.

٢. المبلغ المتبقي من التمويل لسنة ٢٠٢٥ سيتم استخدامه في السنة المالية ٢٠٢٦، بما يسهم في تخفيض حجم التمويل المطلوب، مع عكس الفائض المتحقق لسنة ٢٠٢٥ كمساهمة في إيرادات الهيأة لسنة ٢٠٢٦.

٣. إمكانية توفير سيارتين من الجهات الحكومية بدل شرائهما، وكذلك تأمين تمويل التخصيصات من وزارة النفط / الشركات النفطية بصفتها ممثلة للحكومة في مجلس الأمناء، حصرًا، نظرًا لمحدودية المبلغ المطلوب.

٤. عكس الفائض المتحقق من السنة السابقة.

القرار:

تم إقرار الموازنة بعد مراجعة الملاحظات المطروحة ومعالجتها، بالتنسيق مع عضو المجلس السيد زياد حمد عبيد، وبحضور السيد ضرغام شاكر ومحاسب ومدقق الهيأة.

ثالثًا: تشكيل لجنة اجتماع ١٠٤

ناقش المجلس مهام اللجنة المقترحة وآلية عملها، مؤكدًا ضرورة حضور رئيس اللجنة وأعضائها في اجتماعاتها، مع منحها صلاحية الاستعانة بمن تراه مناسبًا.

القرار:

١. تشكل لجنة برئاسة العضو السيد محمد ياسين حسن، وعضوية كل من العضو د. وليد عبد الملك، ممثل المجتمع المدني، والسيدة نغم عبدالله حسين، ممثل شركة (بي بي). على أن يحضر اجتماعات التفاوض المستشار القانوني للهيأة، السيد محمد الساعدي. وللجنة صلاحية استضافة من تراه مناسبًا من ذوي العلاقة.

٢. تكلف اللجنة بالمهام الآتية:

أ. التفاوض مع ممثلي شركة (بي دي أو) لحل النزاع رضائيًا بشأن عقد تقرير ٢٠٢١.

ب. تحديد أسماء شركات الإداري المستقل وإحالتها إلى الأمانة الوطنية لغرض توجيه الدعوة لإصدار تقريري ٢٠٢٤ و٢٠٢٥.

ج. مناقشة مسودة خطة العمل للأعوام ٢٠٢٦–٢٠٢٧ لغرض عرضها لاحقًا في ورشة العمل المقرر تنظيمها بالتعاون مع السكرتارية الدولية والبنك الدولي.

د. مناقشة وإقرار مسودة الخطة الإعلامية تمهيدًا لعرضها على المجلس.

تحرر المحضر في بغداد بتاريخ ٢ شباط ٢٠٢٦.

روناك علي حسين
منظمة سازان للمرأة وحقوق الإنسان

إبراهيم جنوب جبر
جمعية الدفاع عن حقوق الصحفيين العراقيين

د. وليد عبدالملك عبد الجبار
منظمة إنسان لأجل الإنسان

حسين فاضل نجيب
اتحاد الحقوقيين العراقيين

عبد الصاحب نجم عبد
نقابة المحاسبين والمدققين

عبد الرسول كايومؤف
شركة لوك أويل

زيد الياسري
شركة بي بي

محمد قاسم مفتن
شركة الصناعات التعدينية

محمد ياسين حسن
شركة نفط الوسط

زياد حمد عبيد
دائرة الرقابة الداخلية

حسام علي حسين العقابي
الأمانة العامة لمجلس الوزراء

د. سمير فخري نعمة
البنك المركزي العراقي

د. صباح جندي منصور
وزارة التخطيط

...
وزارة المالية

د. ماجد عبد الأمير كاظم
وزارة الصناعة والمعادن

علي نزار فائق الشطري
وزارة النفط

علاء رسول محيي الدين
المدير التنفيذي

حيان عبد الغني السواد
رئيس المجلس